

Distr.: General
3 April 2019
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٥٠١، المعقودة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في مالي":

"يشير مجلس الأمن إلى أحكام القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) التي تحث حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة من أجل تنفيذ الأحكام الرئيسية لخريطة الطريق المعتمدة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ على مدى ستة أشهر. ويحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) (S/2019/207).

"ويحيط مجلس الأمن علماً مع الارتياح بتحقيق بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ("الاتفاق") منذ تنصيب الرئيس كيتا في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويقر بتزايد الخطى المتخذة في الأشهر الثمانية الماضية مقارنةً بالسنوات الأولى التالية لتوقيع الاتفاق التي اتسم التنفيذ فيها ببطء وتيرته. ويرحب المجلس بما يلي: إجراء الانتخابات الرئاسية في مناخ سلمي عموماً، وبدعم من الجماعات المسلحة الموقعة؛ وإحراز قدر من التقدم في عملية تحقيق اللامركزية، بما في ذلك عن طريق اعتماد مرسوم يحدد ترتيبات نقل خدمات الدولة اللامركزية إلى السلطات المحلية حسب مجال اختصاصها؛ واتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تفعيل الإدارات المؤقتة في شمال مالي؛ وتسجيل جميع المقاتلين المستوفين شروط عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإطلاق عملية نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج معجلة لعدد ١ ٤٢٣ مقاتلاً؛ واعتماد مرسوم يحدد طرائق الإدماج في قوات الدفاع والأمن المالية بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها؛ وزيادة تمثيل المرأة في الحكومة الحالية.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن حشد رئيس الوزراء الجهود دعماً للتنفيذ الكامل والشامل للاتفاق، علاوة على الضغوط الدولية ومنها ما كان بطريق التلويح بإمكانية فرض جزاءات، شكلاً عوامل هامة أدت إلى تحقيق هذه النتائج الإيجابية. ويعرب المجلس عن اعتزازه مواصلة رصد تنفيذ الاتفاق عن كثب. ويشدد على أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تساهم مساهمة كبيرة، إلى جانب سائر أشكال الوجود الأمني المشار



إليها في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، في تنفيذ الاتفاق وتحقيق الاستقرار في مالي. ويشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المبدولة على مدى الأشهر الماضية من أجل اتخاذ وضعية أكثر ردياً وبتكثيف وتيرة عملها وتوسيع نطاقها.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ أسفه لكون أحكام عدة من أحكام الاتفاق التي أشير إليها في الفقرة ٤ من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) لم تُنفذ تنفيذا كاملاً بعد أو يُشرع في تنفيذها رغم مناداة المجلس بذلك مراراً على مدى الأشهر الماضية، وهذه الأحكام هي: القيام بعد إجراء المشاورات المناسبة باعتماد تشريع تنشأ بموجبه قوة للشرطة الإقليمية على صعيد المناطق؛ وتخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لكي تتمكن الإدارات المؤقتة في شمال مالي من الاضطلاع بمهامها؛ وإتمام عملية إدماج ما لا يقل عن ١٠٠٠ عضو من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة في قوات الدفاع والأمن المالية؛ والشروع، بدعم من الشركاء الدوليين، في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد غير المدجنين من أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة؛ وإحراز تقدم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في شمال مالي، من خلال اعتماد تشريع ينص على إنشاء منطقة التنمية الشمالية؛ وزيادة تمثيل المرأة في الآليات المنشأة بموجب الاتفاق لدعم ورصد تنفيذه.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن تأخر التنفيذ لفترة طويلة يساهم في إحداث فراغ سياسي وأمني يعرض استقرار مالي وعملية التنمية فيها للخطر ويهدد قابلية الاتفاق للبقاء. ويشير المجلس إلى أحكام القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨) التي أعرب فيها عن اعترافه أن يتابع عن كثب تنفيذ خريطة الطريق المعتمدة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ في الوقت المقرر وأن يستجيب عن طريق تدابير تُتخذ عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) إذا لم تنفذ الأطراف الالتزامات المتفق عليها ضمن الإطار الزمني المعلن. ويؤكد أن جميع أطراف الاتفاق تتقاسم المسؤولية الرئيسية عن التقدم بخطى ثابتة على درب تنفيذه. ويبحث هذه الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات تقوّض تنفيذ الاتفاق. ويهيب بجميع الجهات المالية صاحبة المصلحة أن تدعم القرارات اللازمة من أجل التنفيذ الكامل والشامل للاتفاق.

”ويبحث مجلس الأمن حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على الاستمرار في التعجيل بتنفيذ الاتفاق، من خلال تدابير مؤثرة وهادفة لا رجعة فيها تُتخذ على وجه السرعة. ويشدد على الحاجة إلى تعزيز امتلاك الأطراف زمام الأمور في تنفيذ الاتفاق وإيلائه قدراً أكبر من الأولوية. ويشجع الأطراف المالية على اعتماد خريطة طريق منقحة تتضمن جدولاً زمنياً واضحاً وواقعياً وملزماً يركز على عدد محدود من الأولويات، بما يشمل إتمام عملية إصلاح دستوري تأتي في إثر عملية شاملة وتعاونية، واعتماد خطة شاملة لإعادة النشر الفعال لقوات الدفاع والأمن المالية إلى شمال مالي بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، وإنشاء منطقة التنمية الشمالية. ويشجع الإسراع بإتمام الإصلاح الدستوري في أعقاب عملية شاملة وتعاونية، وبمشاركة وتوافق كاملين من جانب الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة والمعارضة السياسية والمجتمع المدني. ويدعو إلى إدماج المقاتلين المشاركين في العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في قوات الدفاع والأمن المالية إذا ما استوفوا المعايير المحددة لذلك، وإلى اعتماد مشروع قانون يرسى منطقة التنمية الشمالية قبل انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة

المتكاملة. ويشير إلى أهمية إحراز تقدم سريع نحو تحقيق مشاركة المرأة مشاركة مجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقوم، في إطار تقاريره المنتظمة عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بتضمين تقريره الفصلي المقبل توصيات بشأن تدابير عملية توضع في مجالات الأولوية الثلاثة المحددة لخريطة الطريق المنقحة المتوخى اعتمادها على نحو ما بينتها الفقرة الواردة أعلاه، يكون على الأطراف المالية تنفيذها على مدى الولاية المقبلة للبعثة المتكاملة، استناداً إلى التزاماتها الأحدث عهداً. ويطلب إلى الأمين العام كذلك أن يطرح خيارات لإمكانية إجراء تعديلات كبيرة للبعثة المتكاملة بغية تعزيز فعاليتها دعماً لتنفيذ الاتفاق من خلال زيادة التركيز على المهام ذات الأولوية، دون أن ينال ذلك من استقرار مالي ومنطقتها، وعلى دور البعثة المتكاملة المحوري في دعم تنفيذ الاتفاق، وقدرتها على التفاعل مع أشكال الوجود الأمني الأخرى التي يمكن أن تكون أدوات تسفر عن فوائد متبادلة في مساعي إعادة السلام والاستقرار إلى مالي ومنطقة الساحل على النحو المعترف به في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، شريطة أن تُقدم هذه الخيارات قبل انتهاء ولاية البعثة بفترة كافية بحيث يتسنى للمجلس النظر فيها. ويلاحظ المجلس أن هذه الخيارات ينبغي أن يُعتمد فيها بالحالة الأمنية المتردية، بما في ذلك في وسط مالي، وبالتهديد الذي تشكّله الجماعات الإرهابية، وأن تأخذ في الاعتبار سلامة الموظفين وأمنهم، وأن تقيّم ترتيب الأولوية الحالي لأهداف البعثة. ويعرب عن اعتزامه النظر في هذه الخيارات، أخذاً في الحسبان حالة ووتيرة تنفيذ الاتفاق.

”ويعرب مجلس الأمن عن شواغله المتزايدة بشأن الحالة الأمنية في وسط مالي. ويدين المجلس بشدة الهجمات المستمرة، بما فيها الهجمات الإرهابية، على المدنيين وممثلي المؤسسات المحلية والإقليمية والحكومية، وعلى القوات الأمنية الوطنية والدولية وتلك التابعة للأمم المتحدة. كما يدين بشدة اتساع رقعة العنف القبلي في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الهجوم المروع على أوغوساغو في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٩ الذي أسفر عن مقتل ما يزيد على ١٦٠ مدنياً. ويحث السلطات المالية على أن تكفل محاسبة المسؤولين عن الجرائم المنطوية على انتهاكات لحقوق الإنسان واعتداءات عليها وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير لا موجب له. ويشجع السلطات المالية على الاستمرار في بذل المزيد من الجهود من أجل تنفيذ خطة شاملة لإعادة توطيد وجود الدولة في وسط مالي، وعلى تعزيز إجراءاتها الرامية إلى إعادة العلاقات السلمية بين القبائل. ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، في إطار تقاريره المنتظمة عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بتضمين تقريره الفصلي المقبل توصيات بشأن السبل التي يمكن للبعثة اتباعها لتعزيز دعمها لهذه الجهود والإجراءات. ويشجع البعثة المتكاملة كذلك على مواصلة دعمها لإعادة بسط سلطة الدولة في منطقة الوسط وتنفيذ ما تنص عليه ولايتها من مساعٍ حميدة وجهود مصالحة وحماية للمدنيين، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨). ويدعو السلطات المالية إلى أن تنسق مع البعثة المتكاملة عن كثب الخطوات المقبلة المتوخى اتخاذها لإعادة بسط وجود الدولة في منطقة الوسط.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن دعمه الكامل للممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة فيها، محمد صالح النظيف، ولفريق الوساطة الدولي، والبعثة المتكاملة، وسائر أشكال الوجود الأمني في مالي وفي منطقة الساحل، على النحو المشار إليه في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨).

”ويؤكد مجلس الأمن أن السلام والأمن الدائمين لن يتحققا في منطقة الساحل دون تنفيذ الاتفاق على نحو كامل وفعال وشامل إلى جانب مزيج من الجهود السياسية والأمنية والإنمائية تستفيد منها جميع مناطق مالي. ويؤكد المجلس كذلك أهمية أن يكون تنفيذ الاتفاق شاملا بحيث يجمع بين جميع الجهات الفاعلة المالية التي تدعم عملية السلام.“